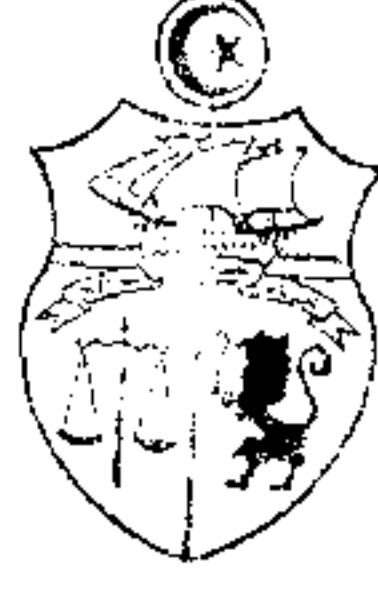


الحمد لله،



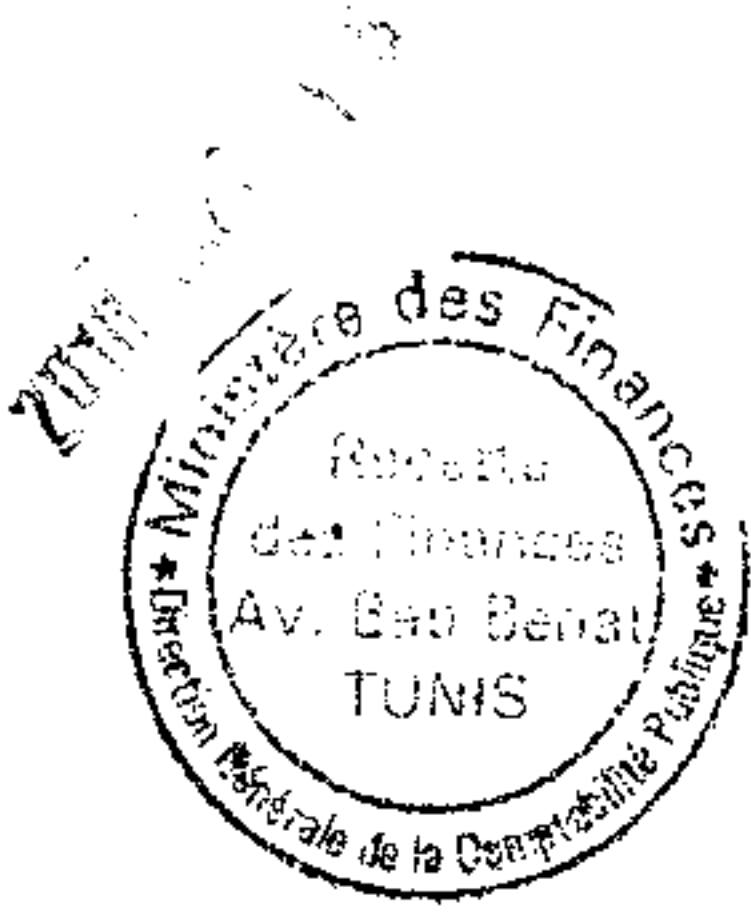
الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد: 39532

تاريخ القرار: 15 فيفري 2010



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبيّة الثانية بالمحكمة الإداريّة القرار الآتي بين:

المعقّب:

من جهة،

والمعقّب ضده: حـ الر مقرّه

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من المعقّب المذكورة أعلاه بتاريخ 14 جوان 2008 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 39532 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بسوسة بتاريخ 1 جوان 2004 في القضية عدد 6 والقاضي بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار قرار التوظيف مع تعديل نصّه وذلك بالتزول في مبلغ التوظيف المضمّن به إلى ألفين وثلاثمائة وستّة وثمانين دينارا ومليمات 816(2.386,816د) أصلا وخطايا وإعفاء الطاعن من الخطية وإرجاع المال المؤمن إليه بعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنّ المعقّب ضده خضع إلى مراجعة معمقة لوضعيته الجبائية في مادّة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والأقساط الاحتياطية والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والأداء على

القيمة المضافة والأداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء شملت سنوات 1994 و1995 و1996 ونتج عنها قرار توظيف إجباري يقضي بمطالبتة بدفع مبلغ جملي لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية قدره 31.450,206 ديناراً أولاً وخطايا فاعترض عليه المعني بالأمر أمام اللجنة الخاصة بالتوظيف الإجباري بالتيروان التي قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ 26 ماي 1999 بقبول مطلب الاستئناف شكلاً وفي الأصل بتعديل قرار التوظيف على ضوء قرار اللجنة المؤرخ في 12 ماي 1999 وإلزام المطالب بالأداء بأصل أداء قدره ألف وخمسة مائة وأربعة وعشرون ديناراً و004 مليماً دون اعتبار الخطايا وهو القرار الذي عقبته الإدارة العامة للأداءات أمام المحكمة الإدارية التي صرّحت بتاريخ 1 جويلية 2002 في القضية عدد 33503 بقبول مطلب التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بسوسة لتعيد النظر فيها بهيئة حكومية جديدة وتبعاً لما سبق، تولّت الإدارة العامة للأداءات إعادة نشر القضية أمام محكمة الاستئناف بسوسة التي تعهّدت بملفّ القضية وأصدرت بشأنها حكمها المضمّن منطوقه بالطالع وهو موضوع الطعن بالتعقيب المائل.

وبعد الإطّلاع على مستندات التعقيب المدلى بها بتاريخ 15 جويلية 2008 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الملفّ إلى محكمة الاستئناف بسوسة لتعيد النظر فيها بهيئة مغايرة بالاستناد إلى ما يلي:

أولاً: سوء تطبيق أحكام الفصل 242 من مجلة الالتزامات والعقود بمقولة أنّ محكمة الاستئناف بسوسة أسّست قضاءها على تبليغ تعديل أوّل تمّ التخلي عنه من طرف مصالح الجباية وتغييره بتبليغ ثان كان أساساً لصدور قرار التوظيف الإجباري للأداء. وقد اعتمدت محكمة الحكم المنتقد في تعديلها لأسس التوظيف على وثيقة اعتراف بدين أمضاهما المطالب بالأداء طبقاً لما تضمنه تبليغ التعديل الأول الذي تخلت عنه مصالح الجباية وتغييره بتعديل ثان معتبرة أنّ الصلح والشروع في تنفيذه من خلال إبرام كتب اعتراف بدين يعدّ عقداً ولا يجوز الرجوع فيه من جهة منفردة، في حين أنّه لا يمكن لوثيقة الاعتراف بالدين أن ترتقي إلى مرتبة العقد الحائز على جميع أركانه طبقاً لما تقتضيه أحكام الفصلين 23 و242 من مجلة الالتزامات والعقود لأنّها صادرة من جانب واحد وعن إرادة منفردة ولم يتمّ إمضاؤها

أو التصديق عليها من قبل ممثل مصالح الجباية . وحتّى على فرض تكييف الوثيقة على أنّها مطلب كتابي في إجراء الصلح ، فإنّ الإدارة لم توافق ولم يحض مطلبه بالقبول وبالتالي تبقى وثيقة مجردة لا تحوز على قوة دافعة.

ثانيا: سوء تطبيق أحكام الفصل 547 من مجلة الالتزامات والعقود ، بمقولة أنه بالإطلاع على وثيقة الاعتراف بالدين، يتضح أنّها ممضاة من جانب واحد ولم تتضمن إمضاء وختم مصالح الجباية تعبيرا عن قبول إبرام الصلح في المبالغ المستوجبة، كما لم يتمّ التصديق على ذلك إبان إمضاء المعني بالأمر ولا بصفة لاحقة بل استمرت الإدارة في إجراء عملية المراجعة التي أفضت إلى صدور قرار التوظيف الإجباري للأداء محلّ النزاع المائل ، وعليه كان على المحكمة أن تبين العمل الذي صدر عن جهة الإدارة والذي سعت في نقضه بفعلها حتى تنتهي إلى إعمال قواعد الفصل 547 من مجلة الالتزامات والعقود.

ثالثا: خرق أحكام الفصل 1461 من مجلة الالتزامات والعقود بمقولة أن محكمة الاستئناف بسوسة قضت بوصفها محكمة إحالة بإقرار قرار التوظيف مع تعديل نصه وذلك بالخط من مبلغ التوظيف إلى 2.386.816 ديناراً أصلاً وخطايا وأسست قضاءها بالاعتماد على وثيقة اعتراف بدين والحال أنّه يستشف من أحكام الفصل 1461 من مجلة الالتزامات والعقود أن إبرام الصلح إذا كان مع الدولة يخضع إلى الترتيب الخاصّة المعمول بها إدارياً والتي تتمثل في تقديم مطلب في إجراء الصلح وتحرير محضر اتفاق من جانبين على إبرام الصلح وإمضاء اعتراف بدين في المبالغ الموظفة من قبل المطالب بالأداء ثمّ التصديق على وثيقة الاعتراف بدين من قبل رئيس المركز الجهوي لمراقبة الأداءات المختص وذلك بامضائها ووضع ختم يحمل عبارة "صلح مصادق عليه" علاوة على ختم الإدارة ثمّ تثقيب المبلغ المستوجب بموجب الصلح بدفاتر قابض المالية المختصّ وشروع المطالب بالأداء بدفع المعاليم المستوجبة أو دفع القسط الأول منها ولم تثبت المحكمة من إتمام الترتيب المتبعة عند إجراء الصلح.

رابعا : سوء التعليل: يتسم الحكم المطعون فيه بضعف التعليل لعدة أسباب من أهمّها أنّ وثيقة الاعتراف بالدين ممضاة من جانب واحد وأنّ مصالح الجباية لم تمض على وثيقة الاعتراف بالدين ولم تصادق عليها وأنّ أحكام الفصل 242 المشار إليه تفترض أن يكون

العقد قد أبرم على الوجه الصحيح وهي غير صورة الحال، خاصة وأن المطالب بالأداء لم يتقدم ما يفيد تكريس إجراء الصلح وأن كل ما صدر من قبل الإدارة يدل على عدم موافقتها على إجرائه.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية والمنقح والمتّم بالقوانين اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على مجلة الالتزامات والعقود .

وبعد الإطلاع على مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وبعد الإطلاع على مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة

ليوم 1 فيفري 2010 وبها تم الاستماع إلى السيدة س ع المستشار المرفوعة المقررة في

تلاوة ملخص من تقريرها الكتابي وحضر ممثل الإدارة العامة للأداءات وتمسك بمطلب التعقيب ووجه الاستدعاء إلى المعقب ضده ،

قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 15 فيفري 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الشكل :

حيث قدّم مطلب التعقيب ممّن له الصفة والمصلحة ومستوفيا جميع مقوماته الشكلية الجوهرية لذا يتّجه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

عن جميع المطاعن لوحدة القول فيها:

حيث تمسكت المعقبة بأن محكمة الاستئناف بسوسة أسست قضاءها على تبليغ تعديل أول تمّ التخلي عنه من طرف مصالح الجباية وتغييره بتبليغ ثان كان أساسا لصدور قرار التوظيف الإجباري للأداء كما اعتمدت محكمة الحكم المنتقد على وثيقة اعتراف بدين أمضاها المطالب بالأداء معتبرة أنّ الصلح والشروع في تنفيذه من خلال إبرام كتب

الاعتراف بالدين يعدّ عقدا تامّ الموجبات ولا يجوز الرجوع فيه من جانب واحد، في حين أنّه لا يمكن لوثيقة الاعتراف بالدين أن ترتقي إلى مرتبة العقد الحائز على جميع أركانه وبالتالي تبقى وثيقة مجردة لا تحوز على قوة دافعة وعليه كان على المحكمة أن تبين العمل الذي صدر عن جهة الإدارة والذي سعت في نقضه بفعلها حتى تنتهي إلى أعمال قواعد الفصل 547 من مجلة الالتزامات والعقود وهو ما جعل حكمها ضعيف التعليل.

وحيث بيّنت المحكمة الإدارية عند نظرها تعقيبا في الملف الراهن أنه لئن جاز للجنة المطعون في قرارها أن تمارس سلطتها التقديرية وذلك بأن تعتمد أحد التقارير المظروفة بالملف دون الآخر باعتبار ما لها من سلطات التقدير المادي للوقائع والحجج، فإنه طالما بادرت اللجنة بتعديل ما جاء بهذا التقرير بالتخفيض في النسبة المعتمدة فإنها تكون مطالبة بتبرير موقفها حتى يتسنى لمحكمة التعقيب بسط رقابتها المتعلقة بحسن تطبيق القانون.

وحيث ركزت محكمة الحكم المنتقد بصفتها محكمة إحالة نظرها على مدى جواز تولّي إدارة الجباية نقض ما تمّ من جهتها بموجب صلح واعتبرت أن تصرفها يعدّ خرقا لأحكام الفصلين 242 و 547 من مجلة الالتزامات والعقود لأنّ الصلح والشروع في تنفيذه من خلال إبرام كتب اعتراف بدين يعدّ عقدا ولا يجوز الرجوع فيه من جهة منفردة وانتهت تبعا لذلك إلى إقرار قرار التوظيف مع تعديل نصّه وذلك بالتزول في مبلغ التوظيف إلى (2386.816د) أصلا وخطايا وفق ما جاء بمحضر الصلح وكتب الاعتراف بالدين مبررة ذلك بأنّ طرفي التداعي تراكنا على الصلح .

وحيث عرّف المشرع ضمن الفصل 1458 من مجلة الالتزامات والعقود، الصلح، على أنّه "عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة ويكون ذلك بتنازل كل من المتصالحين عن البعض من مطالبه أو بتسليم شيء من المال أو الحق" .

وحيث اقتضت أحكام الفصل 1461 من مجلة الالتزامات والعقود ما يلي: "إذا تعلق الصلح بالدولة وبالإدارات البلدية والإدارات العامّة جرت عليه الترتيب الخاصة بتلك الإدارات"

وحيث وطالما لا شيء يتمّ في الملفّ على إتمام الترتيب المتبّعة عند إجراء الصلح الذي تكون الإدارة طرفا فيه حسب ما تقتضيه أحكام الفصل 1461 من مجلة

الالتزامات والعقود المشار إليه أعلاه والمتسلسلة خاصة في تقديم مطلب في إجراء الصلح وتحرير محضر التناق من جانبين على إبرام الصلح ثم تثقيف المبلغ المستوجب بموجب الصلح بدفاتر قابض المالية المختص وشروع المطالب بالأداء بدفع المعاليم المستوجبة أو دفع القسط الأول منها، فإن استناد المحكمة المطعون في حكمها على وثيقة لا ترتقي إلى مرتبة عقد صلح بين الطرفين لتعديل أسس التوظيف، يكون في غير طريقه واقعا وقانونا مما يتعين معه قبول المطاعن المثارة بهذا الخصوص ونقض القرار المطعون فيه على أساسها .

لهذه الأسباب

قررت المحكمة :

أولا : قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بسوسة لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية جديدة .

ثانيا : حمل المصاريف القانونية على المعقب ضده .

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية برئاسة السيد محمد فوزي


بن حماد وعضوية المستشارين السيدة ش بو والسيد م الع

وتلي علنا بجلسة يوم 15 فيفري 2010 بحضور كاتبة الجلسة السيدة وسيلة النفري .

المستشارة المقررة



ع س


محمد فوزي بن حماد

الكلية العامة للمحكمة الإدارية
الإضاء: صباح الزويبي